

المخدرات وحق التحكم بالجسد

ديفيد بوز

موقع مدونات الموسوعة البريطانية

25 أكتوبر 2010

Drug Legalization and the Right to Control Your Body

By David Boaz

Encyclopædia Britannica Blog Website

ترجمة: علي الحارس (alharis.a@gmail.com)

- نائب الرئيس التنفيذي لمركز كاتو.
- من الشخصيات المهمة التي عملت على تقدم التوجه الليبرтари.
- مؤلف للعديد من الكتب التي تعبر عن التوجه الليبرтари.
- تظهر مقالاته في العديد من الصحف المرموقة من أمثال: وول ستريت جورنال، نيويورك تايمز، واشنطن بوست.
- ضيف دائم في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة.



ديفيد بوز

هنالك العديد من الأسباب التي تدفع إلى إنهاء الحرب على المخدرات وإعادة شرعنة مواد الكوكايين والهيروين: فالخطر يتسبب بالجريمة والفساد، ويشغل أجهزة فرض القانون، ويكدس المال في أيدي المجرمين في الداخل والخارج، ويدمر الضواحي الفقيرة، ويفرض تكاليف اجتماعية هائلة على دول من أمثال كولومبيا والمكسيك. أما السبب الأهم لما ندعو إليه فهو يتمثل في أن الحظر الفيدرالي للمخدرات لا يستمد شرعيته من الدستور وأن الأفراد الناضجين ينبغي أن يكونوا أحرارا في اتخاذ قراراتهم بأنفسهم.

بعد عقود من الحرب على المخدرات، من الصعب أن نعرف من أين نبدأ بالحديث عن الماريجوانا والحرية، ولكن يمكننا أن نبدأ من السؤال الآتي: من أين للحكومة الفيدرالية أن تحصل على السلطة اللازمة لحظر الماريجوانا؟

إننا، في العادة، نناقش الدستور على أساس الحريات: فهل يؤدي تصرف حكومي ما إلى انتهاك حق من حقوق الأفراد الواردة أو غير الواردة في الدستور؟ ولكن هذا التأكيد على الحريات قد لا يكون في محله، وربما يسيء إلى النقاش. فلا شك في أن الدستور يصون

المخدرات وحق التحكم بالجسد

حريانا فعلا. ولكنه في الحقيقة وثيقة أراد مؤسسو الولايات المتحدة الأمريكية من خلالها أن يشرعنوا سلطات الحكومة الفيدرالية. وفي الواقع، مضت سنتان على المصادقة على الدستور قبل أن يولد قانون الحقوق. ولا يمكن لأحد أن يدعي هنا بأننا لم نتمتع بأية حريات في المدة (1789-1791).

وبموجب الدستور فوضنا الحكومة الفيدرالية ببعض سلطاتنا. وجعلنا فقرات الدستور تورده هذه السلطات. وبهذا الإيراد أوضحنا بأن سلطات الحكومة الفيدرالية إنما هي سلطات محدودة.

بعد مدة قصيرة من إقرار الدستور، تم اتخاذ قرار بإضافة قانون الحقوق إليه «انطلاقاً من حذر أشد» بحسب تعبير جيمس ماديسون. ولأن ما من أحد بقادر على إيراد كافة الحقوق التي يتمتع بها المرء، فقد أضاف الكونغرس (التعديل التاسع) الذي ينص: «إيراد أي حق معين في الدستور ينبغي أن لا يفسر بأنه إنكار أو استهانة بغيره من حقوق الشعب». ثم تمت إضافة التعديل العاشر الذي يحفظ للولايات أو الشعب كافة السلطات التي لم يصرح بمنحها للحكومة الفيدرالية.

إن، فالسؤال الأول الذي ينبغي طرحه عندما نناقش موضوع المحكمة العليا والدستور ينبغي أن لا يتناول الحقوق التي يمكن لهذه المحكمة أن تعثر عليها في الدستور. وإنما السؤال الأساسي يتعلق بما إذا كانت السلطات التي تدعيها الحكومة مشروعة أصلاً.

وكما ناقش هذا الموضوع زميلي روجر بيلون (Roger Pilon)، فإن علينا أولاً أن لا نسأل ما إذا كان للفرد حق، وإنما: ما إذا كان للحكومة سلطة؛ وهذا لا يؤدي إلى تنظيم النقاش فحسب. وإنما إلى تسليط الضوء على الحكومة أيضاً: لتحديد مصدر الشرعية. إن كان مثل هذا المصدر موجوداً في الأساس. إن هذا الإجراء يضع عبء الدليل على عاتق الجهة التي يجب أن تتحمله؛ فليس من واجب المرء أن يفتش في ثنايا الدستور عن حقوقه، وإنما ينبغي ذلك على الحكومة إذا أرادت أن تحصل على سلطة ما: كأن تؤمم المعاش التقاعدي.

المخدرات وحق التحكم بالجسد

أو تحظر استخدام الماريجوانا. إن حكومتنا ذات سلطات محدودة؛ ولا يمكنها أن تعمل إلا ضمن ما ورد لها من سلطات في الدستور. ولهذا فإن علينا أن نصر على أن تقوم الحكومة بتوضيح مشروعية أفعالها. وإذا فشلت في ذلك فالأرجحية تبقى للحرية الفردية دائماً.

على ضوء ما سبق نطرح السؤال التالي: من أي نصوص الدستور تستمد الحكومة سلطتها في حظر أو تنظيم المخدرات؟ لقد فهم الناس ذلك في عشرينيات القرن الماضي عندما أرادوا حظر المشروبات الروحية، فقاموا بسن تعديل دستوري يجيز ذلك. وليس هنالك الكثير من الجوانب الإيجابية الأخرى لدى أنصار الحظر غير أنهم كانوا يحترمون الدستور بما يكفي للمضي قدماً في عملية التعديل الرسمية. ولكننا لم نعد أبداً إلى سن تعديل دستوري يمنح الحكومة أية سلطة لحظر الماريجوانا أو الكوكايين أو المخدرات الأخرى. وما تتبعه الحكومة الفيدرالية من سياسة حالية لحظر المخدرات ما هي إلا عمل غير مشروع واستيلاء غير دستوري على سلطة لا تعود لها.

إن للناس حقوقاً ينبغي أن لا تنتهكها الحكومة. وهذه الحقوق حددها توماس جيفرسون بأنها حقوق الحياة والحرية والسعي إلى السعادة. وعندما يسألني أحدهم عن معنى الليبرالية، فإنني أقول غالباً بأنها فكرة تمتع الإنسان الناضج بحق ومسؤولية اتخاذ القرارات المهمة المتعلقة بحياته الخاصة. وعلى نحو أكثر ثقة يمكنني القول بأن كل شخص لديه الحق في عيش حياته بأية طريقة يختارها ما لم ينتهك الحقوق المماثلة للآخرين. وأي حق يمكن أن يكون أكثر أساسية، وأكثر تأصلاً في طبيعة الإنسان، من حق اختيار المادة التي يدسها المرء في جسده؟ سواء أكانت هذه المادة: المشروبات الروحية أم التبغ أم الأدوية العشبية أم الدهون المشبعة أم الماريجوانا؛ فهو قرار يعود إلى الفرد، لا الحكومة. وإذا كان بإمكان الحكومة أن تقرر لنا ما ندسه من مواد في أجسامنا، فما هي المواد التي تخرج عن نطاق هذه الصلاحية؟ وما هي الحدود التي تقيد عمل الحكومة في هذا المجال؟

المخدرات وحق التحكم بالجسد

إن أهالي كاليفورنيا سوف يصوتون على هذه المسألة بعد أيام. واستطلاعات الرأي تشير إلى اقتراب التصويت من المقترح التاسع عشر¹ ولكن حجم المعارضة المتضامنة في كلا الحزبين ربما تكون كافية لهزيمة الطرف الآخر. ومع ذلك، يتوقع الصحفي جاكوب فايسبيرغ (Jacob Weisberg) نهاية وشيكة لأنواع مختلفة من الحظر في الولايات المتحدة، فيقول:

خلال عشرة أعوام، يبدو أن من المعقول التكهن بأن الأمريكيين سيسافرون بحرية إلى كوبا، وأن كافة الولايات ستعترف بجمعيات المثليين. وأن قلة من الناس سوف تتلقى عقوبات جنائية بسبب الاستخدام الفردي للماريجوانا. وسواء احتفظ الديمقراطيون بالسيطرة على الكونغرس أم لا، وسواء أعيد انتخاب أوباما أم لا، وسواء حدث ذلك أبكر أم أبعد من المتوقع، فإن هذه الإصلاحات قادمة لا محالة، وليس ذلك لأن السياسات قد تغيرت، وإنما لأن المجتمع قد تغير.

ويضيف أيضا بأن المستقبل لن يشهد حظرا لا للإجهاض ولا للأسلحة، فيقول:

سيكون المحافظيون حكماء بما يكفي للتخلي عن الأمر الأول، وسيكون الليبراليون حكماء أيضا بما يكفي للتخلي عن الثاني. وفي هاتين الحالتين كليهما، ستكون المطالبة الشعبية بالحق الفردي ببساطة، شديدة القوة إلى حد يستعصي على الهزيمة.

ثم يورد فايسبيرغ وصفا أشبه بجنة الليبرتارية، فيقول:

إن السبب الأساسي لتهايي هذه المحظورات يكمن في تطور تعريف السعي إلى السعادة.... إن الجمهوريين يخاطرون بمقاومة هذا الواقع الجديد. وبما أن الحرية جزء من شعارهم، فإن استمرارهم كحزب ينادي بالحظر من شأنه أن يزيد في تنفير

(1) المقترح التاسع عشر: التسمية الخاصة بالاستفتاء المتعلق بشرعنة الماريجوانا في ولاية كاليفورنيا الأمريكية. ومن الجدير بالذكر أن الاستفتاء انتهى إلى ما توقعه كاتب المقالة بسبب رفض (53.8%) من الناخبين. (المترجم)

المخدرات وحق التحكم بالجسد

الشباب وأصحاب الميول الليبرتارية عنهم. ولكن الحزب بتكوينه الحالي يكاد لا يمتلك القدرة على تقبل التغيير الاجتماعي. أما الديمقراطيون فيواجهون خطر تبني التحولات الثقافية بحماس مفرط. وبعد ما يقترب من أربعة عقود من تقديم المرشح الديمقراطي جورج ماغوفرن باعتباره مؤيدا للعفو عن السجناء والإجهاض والمهلوسات. فإن القضايا الثقافية لا تزال نطافا مليئا بالمخاطر بالنسبة لهم. فلماذا تقف في مقدمة المنادين بالتغيير إذا كان بإمكانك أن تتابعهم من مسافة آمنة وتنتهي إلى النتيجة ذاتها؟

ربما يكون فايسبيرغ محقا في دعواه. أما أنا فأعرب عن اندهاشي من السرعة التي تقدم بها مفهوم (زواج المثليين) بينما لا تزال قضيتنا (مقاطعة كوبا) و(حظر الماريجوانا) ترواحان في مكانهما طيلة هذه المدة!